بسم الله الرحمن الرحيم



مدارس المحدثين في نقد رواة الصحيحين

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :
د. إلهام بنت بدر بن عوض الجابري
دكتوراه في السنة وعلومها من كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد :

فلا يخفى على كل مسلم مكانة السنة في الإسلام وأنها أصل من أصول الدين ، ولذلك سعى العلماء في كل عصر لخدمتها والدفاع عنها .

وأصح كتب السنة صحيحا البخاري ومسلم الذين تلقتهما الأمة بالقبول ، وهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى .

ولأجل هذه المكانة العظيمة التي يحتلها هذان الكتابان سعى أعداء الدين من أصحاب الأهواء والبدع للتشكيك فيهما وإقصائهما ؛ فانبرى علماء المسلمين لا سيما المحدثون يدافعون عنهما وفق قواعدهم في نقد الأحاديث عامة ، والتزموا منهجاً علمياً في نقد الصحيحين حتى لا يتركوا مجالاً لأهل الريب والبدع في ادّعاء الميل والوكس وعدم اتباع منهجية ثابتة في نقد الأحاديث .

ورغبة في المساهمة في الدفاع عن الصحيحين عزمت على المشاركة في المؤتمر سائلة الله تعالى التوفيق والسداد لي ولكل المشاركين في نصرة الصحيحين .

وقد قسمت البحث إلى تمهيد ومبحث وخاتمة كما يلي :

التمهيد : مكانة الصحيحين وتحري الشيخين فيهما الدقة والصحة .

المبحث : منهج المحدثين في نقد أحاديث الصحيحين من حيث رواة السند وفيه مطالب هي :

الأول : عدالة الرواة وفيه مسائل :

- المراد بالعدالة
- بم تثبت عدالة الراوي ومنهج الشيخين فيه
- الأمور التي تسلب العدالة من الراوي كالبدعة ومنهج الشيخين فيه

الثاني : ضبط الراوي وفيه مسائل :

- المراد بضبط الراوي

- بم يعرف ضبط الراوي
- محترزات الضبط
- طبقات الرواة من حيث الضبط وتصنيف رجال الشيخين بناء عليها
- الرواة المتكلم فيهم ، وطريقة الشيخين في تخريج الأحاديث عنهم ، وتوجيه النقاد لرواية الشيخين عنهم في الصحيحين وفق قواعد الجرح والتعديل

الخاتمة : وفيها ملخص لنتائج البحث

د . إلهام بدر الجابري

تمهيد

إن هذه الأمة امتازت عن غيرها من الأمم بما حباها سبحانه وتعالى من حفظه لكتابه الكريم ، وبما هيّأه لها من علماء أفاضل بذلوا جهوداً عظيمة لحفظ سنة الهادي من الضياع ، ومن انتحال المبطلين والكذابين ؛ فوضعوا قواعد دقيقة يُعرف بها الحديث الصحيح من الضعيف ، ويُفرّق بها بين ما كان من حديثه وما كان مكذوباً عليه ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :[وعلم الإسناد والرواية مما خصّ الله به أمة محمد وجعله سُلَّماً إلى الدراية ، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات ، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات . وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنَّة أهل الإسلام والسنة ، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم . وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد ، وعليها من دينهم الاعتماد وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل ، ولا الحالي من العاطل . وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة ، فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين ، فظهر لهم الصديق من المَين كما يظهر الصبح لذي العينين] . لا سيما وقد قال النبي (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ولذلك نجد أصحاب النبي وأتباعهم أخذوا الحيطة الشديدة في قبول الأحاديث من الآخرين مخافة أن يتسرب إليها ما لم ينطق به النبي أو يصدر منه .

وانبعث عدد من العلماء لجمع صحيح حديث رسول الله نصحاً للأمة ، وكان منهم محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري صاحبا الصحيحين ، وقد بلغا من الدقة والحذر والحيطة أن اشترطا في صحيحيهما شروطاً شديدة لقبول الأحاديث ، حتى أطبقت الأمة على أنهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى .

روى الفربري عن البخاري: قال ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقَّنت صحته ، وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث . قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة.

وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي ، فكل ما أشار أن له علة تركته .

وقد انتقد جماعة من الحفاظ على البخاري ومسلم أحاديث منهم الدارقطني ، وأبو مسعود الدمشقي ، وأبو علي الغساني وألفوا في ذلك . وعدة ما انتُقد عليهما من الأحاديث المسندة مائتا حديث وعشرة اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً واختصّ البخاري بثمانية وسبعين ومسلم بمائة.

وقد أجاب عنها عدد من الحفاظ كابن حجر ، والعراقي وعمرو بن الصلاح ، والرشيد العطار وغيرهم . قال الحافظ ابن حجر :[إذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة].

وأما الجواب التفصيلي فهو موضوع بحثنا هذا وإليك بيانه .

لقد اشترط المحدثون لكون الحديث صحيحاً شرطين أساسيين هما :

الأول : العدالة

الثاني : الضبط

العدالة لغة :

العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم ، والعدل : الوسط في الأمور ، ويطلق ويراد به المصدر المقابل للجور ، ورجل عَدْلٌ وعادِلٌ جائز الشهادة ، ورَجُلٌ عَدْلٌ رِضاً ومَقْنَعٌ في الشهادة .

وقد تطلق كلمة العدل ، ويراد بها الشخص المرضي قوله وحكمه كما في قوله تعالى (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُم) وقد فسرت الآية بقوله تعالى (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاء) .

قال الطبري : يعني من العدول المرتضى دينهم وصلاحهم .

العدالة اصطلاحاً :

ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة .

كيفية ثبوت العدالة :

ونقصد به عدالة الرواة غير الصحابة ؛ إذ الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى ورسوله .

وقد ذكر العلماء عدة أمور تثبت بها العدالة منها ما يلي :

- شهرة الراوي والاستفاضة بين أهل العلم بالعدالة والخير والثناء الجميل عليه .

مثل : مالك بن أنس ، وسفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وشعبة ، وحماد بن زيد ، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم .

- أن ينص اثنان من أهل العلم على عدالة الراوي ، وذلك باتفاق العلماء قياساً للرواية على الشهادة .

- التعديل بواحد . وصحّح هذا الرأي ابن الصلاح وابن كثير وهو الذي اختاره الخطيب ؛ قال : والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط ، فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأه . قال ابن الصلاح : لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله .

- أن يُعرف الراوي بحمل العلم وهو الذي ذهب إليه ابن عبد البر حيث قال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه في حاله أو كثرة غلطة . قال السخاوي: والقصد أنه مظنة لذلك .

وقد وافق ابن عبد البر على ذلك عدد من الأئمة كابن القيم والنووي والذهبي والسخاوي وغيرهم . ويدل على ذلك قول النبي (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين) .

ثبوت عدالة الرواة عند الشيخين :

قال الحاكم أبو عبد الله عند حديثه عن أقسام الحديث الصحيح:[القسم الأول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته ، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح].

وردَّ كل من الحازمي وابن طاهر على الحاكم دعواه هذه التي وافقه عليها صاحبه البيهقي . واعتراضهما في حق الصحابة مقبول ، إذ إن الشيخين رويا في صحيحيهما عن عدد من الصحابة لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد ، لكن الحاكم رجع عنه فاستثنى الصحابة.

قال ابن حجر :[ما ذكره الحاكم وإن كان منتقضاً في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم –يعني البخاري– إلا أنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط]

قال أبو علي الغساني : ليس المراد أن يكون كل خبر روياه يجتمع فيه راويان عن صحابيه ثم عن تابعيه فمن بعده ، فإن ذلك يعز وجوده وإنما المراد أن هذا الصحابي وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة .

كما أن كل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث ، وإنه معروف بالعناية بهذا الشأن ، ولم يُعرف فيه جرح ولا تعديل ، تثبت عدالته عند الشيخين ، فقد أخرجا لجماعة ما أطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق واحتُج بهم ؛ لأن الشيخين احتجا بهم ، ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين .

وعلى هذا فالجهالة عن رواتهم مرفوعة ، ودعوى من ادَّعى أن بعضهم مجهول مردودة .

قال ابن حجر :[فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا].
وقال الذهبي : [من احتَجَّا به أو أحدُهما ، ولم يُوثَّق ، ولا غُمِزَ ، فهو ثقة ، حديثُه قوي] . وقال أيضاً :[وفي رواة "الصحيحين" عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أنه من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح].

محتـرزات العدالة :

العدل هو : المسلم البالغ العاقل الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

وممن يخرج عن وصف العدالة :

الكافر والصبي والمجنون والفاسق والكاذب في أحاديث الناس والمبتدع وجمهور العلماء على عدم قبول رواياتهم ، غير المبتدع فقد اختلفوا في قبول روايته .

ومحل الخلاف فيما لو لم تكن البدعة مكفرة ؛ فإن كانت البدعة مكفرة ؛ بأن أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، فهذا حديثه مردود باتفاق العلماء .

وإن كانت بدعته مفسقة فقد اختلف أهل السنة في قبول روايته على ثلاثة أقوال هي ما يلي :

القول الأول : مالك وابن عيينة والحميدي والقاضي من الحنابلة وغيرهم إن رواية المبتدع غير مقبولة على الإطلاق ، واستدلوا بما يلي :

- القياس على الفاسق ؛ فهو فاسق ببدعته ، وقد اتفق العلماء على رد رواية الفاسق بغير تأويل فيلحق به المتأول .

- إن في الرواية عن المبتدع ترويجاً لأمره وتنويهاً بذكره ، وعلى هذا فينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء حتى يشاركه فيه غير مبتدع .

وقد انتقد ابن الصلاح هذا الرأي ، وقال: وهو بعيد مباعد الشائع عن أئمة الحديث ؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، وفي الصحيح كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول.

القول الثاني : ذهب بعض العلماء إلى أن رواية المبتدع بدعة مفسقة تقبل مطلقاً سواء كان داعية

أم لا ، لكن بشرط أن يكون متقياً ؛ لأن تدينه وصدق لهجته الذي عليه مدار الرواية يمنعه عن الكذب ، ولا ينظر إلى مخالفته للجماعة في العقيدة .

قالوا : لأنه إذا لم يخرج عن أهل القبلة وكان متحرجاً معظماً للدين غير عالم بكفره يحصل ظن الصدق في خبره فيقبل كخبر المسلم العدل .

قال الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني في كتابه معرفة الرجال : فمنهم زائغ عن الحق صادق اللهجة فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يقوِّ به بدعته .

قال الحافظ ابن حجر : ما قاله الجوزجاني مُتَّجه ؛ لأن العلة التي بها يُردّ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية .

وهذا الرأي معزو إلى الإمام الشافعي وسفيان الثوري وأبي يوسف القاضي ، وعن أبي حنيفة ويحيى بن سعيد وعلي بن المديني .

القول الثالث : أنه تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعياً إلى بدعته ، وكانت روايته لا تشتمل على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهراً .

وممن ذهب إلى هذا القول : الإمام أحمد بن حنبل وابن المبارك وابن مهدي ويحيى بن معين وروي عن مالك أيضاً . وقال ابن الصلاح : هذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء .

رأي الشيخين في الرواية عن أهل البدع :

مذهب الشيخين الاحتجاج برواية المبتدع سواء كان داعية إلى بدعته أو لا إذا كان معروفاً

بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة ، ما لم تكن بدعته مكفرة.

قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم: [من الصحيح المختلف فيه روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين فقد حدث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجني ، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول حدثنا الصدوق في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب ، وقد احتج البخاري أيضاً في الصحيح بمحمد بن زياد الألهاني وحريز بن عثمان الرحبي وهما مما اشتهر عنهما النصب ، واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازم وعبيد الله بن موسى وقد اشتهر عنهما الغلو]

ضبط الراوي :

تعريف الضابط : هو الذي يكون متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حدث ، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعنى إن روى به.

الضبط ضبطان :

ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

ضبط الكتاب : هو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه .

كيف يُعرف ضبط الراوي :

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين الضابطين إذا أُعتبر حديثه بحديثهم ؛ فإن وافقهم في روايتهم غالباً فضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختلّ ضبطه ، ولم يحتج بحديثه .

محترزات الضبط :

قال الحافظ ابن حجر : [الطعن يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط.

فالمتعلقة بالضبط هي : فحش غلطه، أي: كثرته ، أو غفلته عن الإتقان ، أو وهمه: بأن يروي على سبيل التوهم ، أو مخالفته، أي للثقات ، أو سوء حفظه: وهي عبارة عمن يكون غلطه أقل من إصابته].

وتفصيل ذلك كما يلي :

- أولاً : وصف الراوي بكثرة الغلط يعني ضعفه ، لكن هذا الضعف يجبر بالمتابعات قال ابن حجر : [وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وأن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء]

- ثانياً : وصف الراوي بـ سيء الحفظ وهو أن يكون خطؤه أقل من صوابه ، وبعبارة أخرى هو من يرجح جانب إصابته على جانب خطئه . وهو على قسمين :

القسم الأول : أن يكون سوء الحفظ ملازماً للراوي في جميع حالاته وأوقاته ، وهذا هو الضعيف .

قال ابن حجر :[وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ أوله أوهام أوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك]

القسم الثاني : إذا كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي الثقة : إما لكبره أو لعماه أو خرافة أو فساد عقل أو لذهاب بصره ، أو لاحتراق كتبه ، أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء أي حفظه فهذا هو المختلط أي يسمى ذلك الراوي مختلطاً .

وقد قسّم الحافظ ابن رجب المختلطين إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : مَن ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض ، وهؤلاء هو الثقات الذين

خلطوا في آخر عمرهم ، وهم متفاوتون في تخليطهم فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً ، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً . والحكم فيهم : أن ما حدث فيه قبل الاختلاط إذا تميز قبل ، وإذا لم يتميز وأشكل الحال توقف فيه إلى التبيين .

قال ابن الكيال : [قال ابن الصلاح: واعلم أن من كان بهذا القبيل محتجاً بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط قلت وهذا من باب حسن الظن بهم رضي الله تعالى عنهم] .

النوع الثاني من ضُعّف حديثه في بعض الأماكن دون بعض

- أحدها من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط ، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط ، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه ، وسمع منه في موضع آخر فضبط .

ومنهم هشام بن عروة وذلك فيما حدث بالعراق خاصة ، ولا يكاد يكون الاختلاف عنه فيما يفحش ، يسند الحديث أحياناً ، ويرسله أحياناً لا أنه يقلب إسناده ، كأنه على ما تذكر من حفظه . يقول عن أبيه عن النبي ، ويقول عن أبيه عن عائشة عن النبي إذا أتقنه أسنده ، وإذا هابه أرسله . قال ابن حجر: وهذا فيما نرى أن كتبه لم تكن معه بالعراق فيرجع إليها . وقد احتج به جميع الأئمة والله أعلم .

النوع الثالث : قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم .

منهم حماد بن سلمة البصري ، قال ابن رجب :[وقال مسلم في كتاب التمييز: اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، أحمد بن حنبل ، وغيرهم من أهل المعرفة .

وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ، وداود بن لأبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً ، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم ، كحماد بن زيد ، وعبد الوارث،ويزيد بن زريع .

ومع هذا فقد خرّج مسلم في صحيحه لحماد بن سلمة عن أيوب ، وقتادة ، وداود بن أبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار ، ولكن إنما خرّج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات ، ووافقوه عليه ، لم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه] .

وقال البيهقي: لما كبر اختلط وساء حفظه ولهذا تركه البخاري ، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره في الأصول وما سوى حديثه عن ثابت أخرجها في الشواهد

- الغفلة وهي أن يكون الراوي مغفلاً لا يميز بين الصواب والخطأ ويُعرف ذلك بالغلط الفاحش ، أو يكون الراوي من الذين يقبلون التلقين ، قال أبو الفضل بن طاهر : كذلك حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا لكن تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه البخاري في صحيحه معتمداً عليه ، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة ، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وأبي الأحوص وغيرهم . ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه لم يختلفوا عليه .وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم ، ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته .

وكذلك عثمان بن صالح السهمي ؛ قال ابن رشدين : رأيته عند أحمد بن صالح متروكاً . وقال ابن حجر : [قال أبو زرعة : لم يكن عندي ممن يكذب ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح فبُلُوا به كان يملي عليهم مالم يسمعوا . قلت هذا بعينه جرى لعبد الله بن صالح كاتب الليث وخالد بن نجيح هذا كان كذاباً وكان يحفظ بسرعة وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم إما من حفظه أو من الأصل ، فكان يزيد فيه ما ليس فيه فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة ، وقد ذكر الحاكم أن مثل هذا بعينه وقع لقتيبة بن سعيد معه مع جلالة قتيبة ....والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين

لقيهم البخاري وميز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره أنه لا يدعي أن جميع أحاديثهم من شرطه فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته والدليل على ذلك أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة]

ثالثاً : وصف الراوي بالوهم ، وهذا يعني أيضاً قلة الخطأ بالنسبة لصوابه ، مثل أبي بكر بن عياش المقرئ الكوفي ثقة، لكنه كثير الـوهم ، ومع هذا فقد خرّج البخاري حديثه بمتابعات ، ولم يخرج له مسلم إلا في مقدمة صحيحه .

رابعاً : مخالفة الثقة غيره من الرواة وهي نوعان :

الأول: أن يخالف الراوي الضعيف الثقة ، وهذا حديثه منكر باتفاق ، وليس في الصحيحين منه شيئاً .

الثاني: أن يخالف الراوي الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عدداً بحيث يتعذر الجمع .

قال الإمام مسلم : [أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمن حدّث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدّث الجماعة من الحفاظ، دون الواحد المنفرد و إن كان حافظاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثل شعبة و سفيان بن عيينة و يحيى بن سعيد و عبد الرحمن بن مهدي و غيرهم من أئمة أهل العلم].

قال ابن حجر :[وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ؛ فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير] .

طبقات الرواة من حيث الضبط وبيان صفة من أخرج لهم الشيخان

[قال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله : شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط متصفاً بصفات العدالة ضابطاً متحفظاً سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد ، قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول ، فبعضهم حديثه صحيح ثابت ، وبعضهم حديثه مدخول ، قال: وهذا باب فيه غموض وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم ؛ فلنوضح ذلك بمثال وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلاً على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها].

وهذه المراتب هي :

الطبقة الأولى : جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري ، والعلم بحديثه والضبط له ، كمالك ، وابن عيينة ، وعبيد الله بن عمر ، ومعمر ، ويونس ، وعقيل ، وشعيب ، وغيرهم ، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري .

الطبقة الثانية : أهل حفظ وإتقان ، لكن لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه ، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى ، كالأوزاعي ، والليث ، وعبد الرحمن بن مسافر ، والنعمان بن راشد ، ونحوهم ، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري .

الطبقة الثالثة : قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه ، ولكن تُكُلِّم في حفظهم ، كسفيان بن حسين ، ومحمد بن إسحاق ، ونحوهم ، وهؤلاء قد يخرج مسلم لبعضهم متابعة .

الطبقة الرابعة : قوم رووا عن الزهري من غير ملازمة ولا طول صحبة ، ومع ذلك تُكلم فيهم ، مثل إسحاق بن يحيى الكلبي ، ومعاوية بن يحيى الصدفي ، وإسحاق بن أبي فروة ، ونحوهم .

الطبقة الخامسة : قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي ، وعبد القدوس بن حبيب ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وبحر السقاء ، ونحوهم .

[قال الحافظ أبو بكر الحازمي: فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث أهل الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما .

قال الحافظ ابن حجر : وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً ، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً ، وهذا المثال الذي ذكرناه هو في حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ ، لكن منهم من قَوي الاعتماد عليه فأخرجا ما

تفرّد به كيحيى بن سعيد الأنصاري ، ومنهم من لم يقوَ الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر] .

منهج العلماء في الحكم على الرواة المختلف فيهم ومقارنته بمنهج البخاري ومسلم

الراوي المختلف فيه هو الذي وثّقه جماعة من العلماء أو واحد منهم وضعفه آخرون ، وقد وضع العلماء قواعد تساعد على الحكم عليه هي :

- إذا تعارض الجرح والتعديل .

ففيه أربعة أقوال :

الأول : إن الجرح مقدم مطلقاً ولو كان المعدلون أكثر ، لأن الجارح مُصدق لمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله إلا إنه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدل.

الثاني : إن كان عدد المعدلين أكثر قُدّم التعديل ؛ فإن كثرة المعدلين تقوي حالهم وقلة الجارحين تضعف خبرهم . قال الخطيب: وهذا خطأ ممن توهمه لأن المعدلين وإن كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي

الثالث : إنه يتعارض الجرح والتعديل فلا يترجح أحدهما إلا بمرجح حكاه ابن الحاجب وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث ؛ فإنه قال : اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان ، وعدله مثل عدد من جرحه ، فإن الجرح به أولى. ففي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح،خلاف ما حكاه ابن الحاجب .

الرابع : إن وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان قُدم التعديل وكذا إن وجد الجرح مبهماً والتعديل مفسراً قُدم التعديل وقالوا: الأصل العدالة والجرح طارئ لئلا يذهب غالب أحاديث الشريعة ، كما قالوا أيضاً : إن إحسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى ، وكما قالوا: إن مجرد الكلام في شخص لا يسقط مرويه فلا بد من الفحص عن حاله.

- إذا تعارض الجرح والتعديل وكان الجرح مفسراً قدم الجرح ولو كان عدد المعدلين أكثر وسواء كان التعديل مبهماً أو مفسراً ؛ لأن مع الجارح زيادة علم لم يطّلع عليها المعدل. وقد نقله الخطيب عن جمهور العلماء وصححه ابن الصلاح والإمام فخر الدين الرازي والآمدي وغيرهما من الأصوليين .

  قال ابن الصلاح : [التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يحوج المعدل إلى أن يقول: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا،

فعل كذا، وكذا، فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جدًّا. وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسرا مبين السبب، لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا، وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أو لا. وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله].

وقال السيوطي في تدريب الراوي: إذا اجتمع فيه أي في الراوي جرح مفسر وتعديل فالجرح مقدم ولو زاد عدد المعدل هذا هو الأصح عند الفقهاء والأصولين .

وقال السخاوي : ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فُسّر ... أما إذا تعارضا من غير تفسير فإنه يُقدم التعديل قاله المزي وغيره .

وقال السيوطي في تدريب الراوي : [يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب ... ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة وعمرو ابن مرزوق واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه].

وقال النووي في شرح صحيح مسلم : عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء ولا عيب عليه في ذلك وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح ؛ أحدهما أن يكون ذلك في ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا .

وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان بعد أن ذكر اختلاف العلماء في جرح رجل وتعديله : فالصواب التفصيل فإن كان الجرح والحالة هذه مفسراً قبل وإلا عمل بالتعديل . فأما من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث انه ضعيف أو متروك ونحو ذلك فإن القول قوله ولا نطالبه بتفسير ذلك فوجه قولهم إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه .

- قد يقدم التعديل على الجرح المفسر أيضاً لوجوه عارضة تقتضي ذلك – أن يسلم الجرح من الموانع التي تمنع قبوله فإذا وجد مانع من قبول الجرح أو التعديل لم يقبل .

قال الحافظ الذهبي في ميزانه في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ما نصه : كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به لا سيما إذا لاح لك أنه لعدواة أو لمذهب أو لحسد وما ينجو منه إلا من عصمه الله وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ولو شئت لسردت من ذلك كراريس .

وقال التاج السبكي قال في طبقاته : الحذر كل الحذر أن تفهم أن قاعدتهم الجرح مقدم على التعديل إطلاقها بل الصواب أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر ما دحوه وندر جارحوه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه . وبيان ذلك كالآتي :

(كلام الأقران بعضهم في بعض) فلم يعتدّ العلماء بترك أحمد بن صالح لحديث عثمان بن صالح السهمي ، قالوا : لأن أحمد بن صالح من أقران عثمان ؛ فلا يُقبل قوله فيه إلا ببيان واضح .

ومثله قول سليمان بن حرب في عفان بن مسلم الصفار حيث إنه قال: ترى عفان كان يضبط عن شعبة ، والله لو جهد جهده أن يضبط في شعبة حديثاً واحداً ما قدر ، كان بطيئاً رديء الحفظ بطيء الفهم .

قال الذهبي في الميزان :[عفان أجل وأحفظ من سليمان أو هو نظيره ، وكلام النظير والأقران ينبغي أن يُتأمل ويُتأنى فيه ، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل ، سمعت أبي يقول: ما رأيت أحداً أحسن حديثاً عن شعبة من عفان]

(وجود العداوة بين الناقد والراوي) قال ابن الصلاح: فإن كان الجارح متعصبًا على المجروح أو متعنتًا في جرحه لم يقبل ككلام النسائي في أحمد بن صالح المصري لما بينهما من الجفاء.

وقال مسلمة بن القاسم في سبب تضعيف النسائي له : [الناس مجمعون على ثقة أحمد بن صالح لعلمه وخيره وفضله ، وان أحمد بن حنبل وغيره كتبوا عنه ووثقوه ، وكان سبب تضعيف النسائي له أن أحمد بن صالح كان لا يُحدّث أحداً حتى يشهد عنده رجلان من المسلمين أنه من أهل الخير والعدالة فكان يحدثه ويبذل له علمه ، ... فأتى النسائي ليسمع منه فدخل بلا إذن ، ولم يأته برجلين يشهدان له العدالة ، فلما رآه في مجلسه أنكره وأمر بإخراجه فضعفه النسائي لهذا]

(اختلاف المذهب) مثل أحمد بن عبدة الضَّبي رُمي بالنصب ، روى عنه مسلم .

قال ابن حجر :[تكلم فيه ابن خراش فلم يُلتفت إليه للمذهب]، وابن خراش من غلاة الشيعة .

وكذلك شريك بن عبد الله النخعي الكوفي ، قال عنه الجوزجاني: شريك سيء الحفظ مصطرب الحديث مائل . ولم يُقبل جرح الجوزجاني فيه لأن الجوزجاني كان شديد الانحراف في النصب ، وكان في شريك تشيع خفيف ، وقد وصف الإمام أحمد وابن حجر وغيرهما شريكاً بأنه كان شديداً على أهل البدع .

(لا يجرح العدل بكلام المجروحين) وهذا أيضاً في ترجمة شريك النخعي قال عنه الأزدي: كان صدوقاً إلا أنه مائل عن القصد غالي المذهب سيء الحفظ كثير الوهم مضطرب الحديث. وجرح الأزدي مردود لأنه مجروح .

كذلك جرح يزيد بن أبي زياد لعكرمة مولى ابن عباس فقد قال ابن حبان:[ولا يجب على من شمّ رائحة العلم أن يُعرّج على قول يزيد بن أبي زياد ... ومن أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح لأن يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل حديثه].

(إذا كان الجارح من المتعنتين المتشددين ؛ يجرح الراوي بأدنى شيء) مثل شعبة فهو من المتشددين الذين يغمزون الراوي بالهفوة والهفوتين ، كما في ترجمة المنهال بن عمرو الأسدي من رواة البخاري في صحيحه ، قال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول : ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد ، قال ابن أبي حاتم : لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب . قال ابن حجر: وليس على المنهال حرج إلا إن تجاوز إلى حد التحريم ، ولم يصح ذلك عنه ، وجرحه بها تعسف ظاهر ، وقد وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما .

(أن يبين المُعدِّل أن الجرح مدفوع عن الراوي)، ويثبت ذلك بدليل صحيح، مثل ثابت بن عجلان الأنصاري ، قال ابن حجر :[قال العقيلي: لا يتابع في حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات وهو كما قال].

ومثل أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني . قال ابن حجر :[قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده . وقال الميموني قلت لأحمد: إن أهل حرّان يسيئون الثناء عليه ؟ فقال: أهل حران قلَّ أن يرضوا عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له قلت –أي ابن حجر– فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح ، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان روى عنه أحمد في مسنده والبخاري في الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد] .

(أن تقديم الجرح محله إذا كان الجارح قد علم ما لم يعلم المعدل ، فأما إذا كان المعدل أعلم بالراوي من الجارح فالقول قول المعدل) مثل إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وثقه ابن معين وأحمد والعجلي وأبو حاتم .وقال صالح جزرة: كان صغيراً حين سمع من الزهري .وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ذكر عند يحيى بن سعيد إبراهيم بن سعد وعقيل بن خالد ، فجعل يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد كأنه يضعفهما . قال أحمد: وأيش ينفع هذا ؛ هذان ثقتان لم يخبرهما يحيى . قال ابن عدي:قول من تكلم في إبراهيم بن سعد فيه

تحامل ، وإبراهيم بن سعد من ثقات المسلمين ، ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة عن الزهري .أخرج له الجماعة.

(إذا كان الجرح نسبياً) فالخطأ يكون كثيراً في حق المُقل ، وقليلاً في حق المُكثر ؛ ولذلك قالوا : المكثر يغتفر له أوهامه في سعة ما روى .

فقد قال ابن حجر في جرير بن حازم : ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه . وقال الذهبي : اغتفرت أوهامه في سعة ما روى .

ومثله روح بن عبادة .قال علي بن المديني :كان عبد الرحمن بن مهدي يطعن عليه وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري مسائل كانت عنده . قال الذهبي : [وهذا تعنت وقلة إنصاف في حق حافظ قد روى ألوفاً كثيرة من الحديث ، فوهم في إسناد ، فروح لو أخطأ في عدة أحاديث في سعة علمه لاغتُفر له ذلك أسوة نظرائه].

قال ابن حجر [وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح]

وقال النووي في شرح البخاري: ما ضعف من أحاديثهما مبنى على علل ليست بقادحة .

<u>توجيه العلماء لتخريج الشيخين أحاديث المختلف فيهم في الصحيحين:</u>

- سبر روايات المتكلم فيهم

فالشيخان أخرجا روايات المتكلم فيهم بعد سبر أحاديثهم ومقارنة بعضها ببعض ، ومقارنتها بروايات الثقات ، مثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم بعضهم في سماعه من أبيه ، فقيل صحيفة فترك البخاري حديثه في الأصول لا في الشواهد ، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه احتياطاً . ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده يحدث عن عبد الله بن مقسم عن أبيه ، ومرة عن الأعمش عن أبيه ، ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه ، بأحاديث فاتته من أبيه فصحّ عنده أنه سمع من أبيه إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الأخر .

قال ابن عدي :[وهذا يدلك على تمييز الرجل ، وتمييزه بين ما سمع من أبيه ليس بينه وبين أبيه أحد ، وبين ما سمع من سمي والأعمش وغيرهما من الأئمة].

قال الحاكم :[سهيل أحد أركان الحديث ، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد ، إلا أن غالبها في الشواهد ، وقد روى عنه مالك وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة ؛ الناقد لهم ، ثم قيل في حديثه بالعراق أنه نسي الكثير منه وساء حفظه في آخر عمره].

وقال أبو عبد الرحمن السلمي : سألت الدارقطني ، لم ترك البخاري سهيلاً في الصحيح ؟! فقال : لا أعرف له عذراً ، فقد كان النسائي إذا حدث بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان ، ويحيى بن بكير وغيرهما ، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن ، وخرّج لفليح بن سليمان ، ولا أعرف له وجهاً . قال البخاري : سمعت علياً يقول : كان قد مات له أخ فوَجَد عليه فنسي كثيراً من حديثه . قال الحاكم : قد يجد المتبحر في الصنعة ما ذكره علي .

ومثل سهيل في ذلك داود بن أبي هند وغيره ، فلما تُكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري إخراج حديثهم في الأصول تحرياً ، وأخرج مسلم أحاديثهم لزوال الشبهة .

- الانتقاء من أحاديث المختلف فيهم ، فالشيخان لم يخرجا جميع مرويات الراوي المتكلم فيه ، وإنما نظرا في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها أو كونه في بلده ممارساً لحديثه أو غريباً من بلد من أخذ عنه وهذه أمور تظهر بتصفح كلامهما وعملهما في ذلك ، وأدق من هذا أنهما رويا عن أناس ثقات ضعفوا في أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، مما يدل على انتقائهما الصحيح من أحاديثه .

فمثلاً سعيد المقبري كان شعبة يقول عنه: حدثنا سعيد المقبري بعد أن كبر ، وقال يحيى ابن معين : أثبت الناس فيه ابن أبي ذئب . وقال ابن خراش : أثبت الناس فيه الليث بن سعد ، قال ابن حجر: [أكثر ما أخرج له البخاري من حديث هذين ؛ أي ابن أبي ذئب والليث عنه ، وأخرج أيضاً من حديث مالك وإسماعيل بن أمية ، وعبيد الله بن عمر وغيرهم من الكبار وروى له الباقون ، لكن لم يخرجوا من حديث شعبة عنه شيئاً].

والبخاري لم يكثر من التخريج عنهم ، وليس للواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا أحاديث عكرمة عن ابن عباس. بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبي الزبير عن جابر وذلك أن أبا الزبير أحفظ أصحاب جابر لحديثه وقد ثبت عنده سماعه منه ، وكذلك سهيل عن أبيه ، وحماد بن سلمة عن ثابت ، وغير ذلك .

- معرفة البخاري ومسلم أحوال الرواة المتكلم فيهم ممن أخرجا عنهم واطّلاعهما على أحاديثهم وتمييز جيدها من غيره .

فالذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطّلع على أحاديثهم وميّز جيدها من غيره ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه دون غيرهم . والحكم في الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميّز صحيح حديثهم من سقيمه وتكلم فيهم غيره أنه لا يدّعي أن جميع أحاديثهم من شرطه ؛ فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته، مما يدل على أنه كان ينتقي من حديث شيوخه ؛ فمثلاً شيخه يحيى بن عبد الله بن بكير ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك ، وقالوا: إنما سمع يحيى الموطأ بعرض حبيب ؛ قال الباجي:[ومعظم ما أخرج –أي البخاري– عنه عن الليث ، وذلك أنه قد تكلم أهل الحديث في سماعه الموطأ من مالك لأنه إنما سمع بقراءة حبيب كاتب مالك ، وهو ثبت في الليث] . وقال البخاري في تاريخه الصغير: ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه . قال ابن حجر : فهذا يدلك على أنه كان ينتقي حديث شيوخه ، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة ، معظم ما أخرج عنه عن الليث].

بخلاف مسلم فإن من انفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه أكثرهم ممن تقدم عصره من التابعين ومن بعدهم . ومع ذلك كان على اطّلاع واسع بمروياتهم وعلى علم بأحوالهم ؛ مثل أحمد بن عبد الرحمن بن وهب تغيّر حفظه بآخرة ، قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم بن الحجاج قد أكثرت الرواية في كتابك الصحيح عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي وحاله قد ظهر ؟ فقال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر .

- تخريج أحاديث المختلف فيهم في المتابعات والشواهد ، قال ابن رجب:[تنبيه اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تُكلم فيه إما متابعة واستشهاداً ، وذلك معلوم] .

وهذا كثير فقد أخرج البخاري حديث أحمد بن يزيد بن إبراهيم الحراني أبو الحسن المعروف بالورتنيس في علامات النبوة متابعة ، على أن البخاري قد لقي أحمد هذا وحدّث عنه في التاريخ فهو عارف بحديثه. كذلك محمد بن عمرو بن علقمة الليثي . وقد تكلم فيه يحيى ومالك وغيرهما، خرّج حديثه مسلم متابعة ، وخرّجه البخاري مقروناً .

- [وقد يخرج –أي الشيخان– من حديث المختلف فيهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى ، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه ، إما مطلقاً أو

بعلو . فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً (عنه) ، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه .

قال أبو عثمان سعيد البرذعي : ((شهدت أبا زرعة ، وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر ، وقطن بن نسير ، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح)) قال : ((فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت ذلك لمسلم فقال : ((إنما أدخلت من حديث أسباط ، وقطن بن نسير ، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم ، إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول ، فاقتصر على أولئك ، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات)) .

وهذا قسم آخر ممن خرج له في الصحيح على غير وجه المتابعة والاستشهاد ودرجته تقصر عن درجة الصحيح عند الإطلاق].

الخاتمــة :

- إجماع الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول وأنهما أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى .
- تثبت العدالة عند الشيخين لكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث ، ولم يعرف فيه جرح ولا تعديل ، ويخرج عن حد الجهالة برواية اثنين عنه .
- مذهب الشيخين الاحتجاج برواية المبتدع سواء كان داعية إلى بدعته أو لا إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة ، ما لم تكن بدعته مكفرة
- جميع الرواة الذين أخرج لهم الشيخان في الأصول قد جاوزوا القنطرة واجتمعت فيهم صفتي العدالة والضبط .
- ليس في الصحيحين حديث راوٍ كثير الغلط ولا متابع له .
- قد يخرج الشيخان حديث الراوي سيء الحفظ في المتابعات والشواهد .
- أخرج الشيخان أحاديث بعض الرواة الذين اختلطوا بآخرة مما رووه قبل الاختلاط .
- منهج العلماء في الحكم على الرواة المختلف فيهم ما يلي :

- إذا تعارض الجرح والتعديل وكانا مبهمين فيقدم التعديل .
- إذا تعارض الجرح والتعديل وكان الجرح مفسراً فيقدم الجرح على التعديل إلا في حالات هي :
  - (كلام الأقران بعضهم في بعض)
  - (وجود العداوة بين الناقد والراوي)
  - (اختلاف المذهب)
  - (لا يجرح العدل بكلام المجروحين)
  - (إذا كان الجارح من المتعنتين في نقد الرواة)
  - (إذا بيّن المُعدّل أن الجرح مدفوع عن الراوي بدليل صحيح)
  - (إذا كان المعدل أعلم بالراوي من الجارح)
  - (إذا كان الجرح نسبياً)
- توجيه العلماء لتخريج الشيخين أحاديث الرواة المختلف فيهم في الصحيحين بعدة أمور هي :
  - إن الشيخين خرجا أحاديث الرواة المختلف فيهم بعد سبر رواياتهم وتمييز الصحيح من غيره .
  - انتقاء الشيخين من أحاديث الرواة المختلف فيهم
  - معرفة البخاري ومسلم أحوال الرواة المتكلم فيهم ممن أخرجا عنهم واطلاعهما على أحاديثهم وتمييز جيدها من غيره .
  - تخريج أحاديث المختلف فيهم في المتابعات والشواهد .
  - أن يخرجا الحديث من طريق المختلف فيه لعلوه ويكون عنده من طريق ثقة بنزول فيقتصر على الأول لأن أصل الحديث معروف من طريق الثقات .

هذا فما كان في هذا البحث من صواب فمن توفيق الله تعالى وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان والله المستعان

د . إلهام بدر عوض الجابري

قائمة المراجع

[ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها] المؤلف : جمال بن محمد السيد
الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى4142هـ
مصدر الكتاب : موقع مكتبة المدينة الرقمية [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي]

[اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم] لـ د. محمد لقمان السلفي ط1 1408-1987م يطلب هذا الكتاب من مؤلفه

[الإرشاد – أبو يعلى القزويني] الكتاب : الإرشاد في معرفة علماء الحديث المؤلف : الخليل بن عبد الله القزويني أبو يعلى الناشر : مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى ، 1409 تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس

[الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث] المؤلف : ابن كثير مصدر الكتاب : موقع الوراق

[الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

[التاريخ الكبير] للحافظ أبي عبد الله البخاري دار الكتب العلمية بيروت–لبنان

[تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي] المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

الناشر : مكتبة الرياض الحديثة – الرياض تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف[التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح] للحافظ سليمان بن خلف الباجي تحقيق د. أبو لبابة حسن دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض 1406 هـ

[تقريب التهذيب] للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني تحقيق محمد عوامة الناشر دار الرشيد سنة النشر 1406 – 1986 مكان النشر سوريا

[التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث] المؤلف : حسن محمد المشاط

الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان الطبعة الرابعة ، 1417هـ – 1996م

تحقيق : فواز أحمد زمرلي

[تيسير مصطلح الحديث] بقلم : الدكتور محمود الطحان الناشر : مكتبة المعارف للنشر

[رسالة في الجرح والتعديل] المؤلف : عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد

الناشر : مكتبة دار الأقصى – الكويت الطبعة الأولى ، 1406تحقيق : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي

[التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح] تأليف: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي 725 – 806 هـ دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى، 1389هـ/1969م

مصدر الكتاب: المكتبة الرقمية [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

[التمييز] المؤلف : الإمام أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري. مصدر الكتاب : ملتقى أهل الحديث [ترقيم صفحات الكتاب غير موافق للمطبوع]

[تهذيب التهذيب] للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر دار الفكر للطباعة والنشر ط (1) 1404 هـ

[توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار] تأليف: أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني 1182هـ دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة الأولى 1417هـ/1997م مصدر الكتاب: المكتبة الوقفية [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي]

[الثقات] للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان دار الفكر للطباعة والنشر

[الجامع الصحيح المختصر] المؤلف : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الناشر : دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت الطبعة الثالثة ، 1407 – 1987 تحقيق : د. مصطفى ديب البغا
مع الكتاب : تعليق د. مصطفى ديب البغا

[الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم] المؤلف : أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري
الناشر : دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة . بيروت

[الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع] للخطيب البغدادي مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

[جامع البيان في تأويل القرآن] المؤلف : محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، المحقق : أحمد محمد شاكر الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الأولى ، 1420 هـ - 2000 م مصدر الكتاب : موقع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع ، والصفحات مذيلة بحواشي أحمد ومحمود شاكر]

[الحديث والمحدثون أو عناية الأمة بالسنة] للشيخ محمد محمد أبو زهو دار الكتاب العربي – بيروت1404هـ

[سنن البيهقي الكبرى] المؤلف : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي
الناشر : مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، 1414 – 1994 تحقيق : محمد عبد القادر عطا

[سير أعلام النبلاء] للإمام شمس الدين حمد الذهبي مؤسسة الرسالة الطبعة (9) 1413هـ

[شرح علل الترمذي] المؤلف : الإمام زين الدين أبي الفرج البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)المحقق : د.نور الدين عتر ، مع مقدمة تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد. مصدر الكتاب : ملتقى أهل الحديث [ترقيم الكتاب غير موافق للمطبوع]

[الصحاح في اللغة] المؤلف : الجوهري مصدر الكتاب : موقع الوراق [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

[صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط] المؤلف : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبو عمرو الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة الثانية ، 1408 تحقيق : موفق عبد الله عبد القادر

[فتح الباري شرح صحيح البخاري] المؤلف : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الناشر : دار المعرفة – بيروت ، 1379

[فتح المغيث شرح ألفية الحديث] المؤلف : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي الناشر : دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الأولى ، 1403هـ

[الكامل في ضعفاء الرجال] للحافظ أبي أحمد ابن عدي دار الفكر ط (3) 1409 هـ

[الكفاية في علم الرواية] المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي الناشر : المكتبة العلمية – المدينة المنورة تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني

[الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات] للعلامة أبي البركات محمد المعروف بابن الكيال تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي دار المأمون للتراث ط (1) 1401 هـ

[لسان العرب] المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري الناشر : دار صادر – بيروت الطبعة الأولى مصدر الكتاب : برنامج المحدث المجاني

[لسان الميزان] للحافظ أحمد بن حجر دار الفكر ط (1) 1408هـ

[مئة فائدة حديثية من كتاب التنكيل للمعلمي اليماني]

[المتكلمون في الرجال] للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية –بيروت ط (5) 1404هـ

[المدخل إلى كتاب الإكليل] للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد الناشر دار الدعوة مكان النشر الاسكندرية

[مسند الشاميين] المؤلف : سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ، 1405 – 1984 تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي مع الكتاب : أحكام المحقق على بعض الأحاديث

[مشكاة المصابيح] المؤلف : محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي الناشر : المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة : الثالثة – 1405 – 1985 تحقيق محمد ناصر الدين الألباني

[مشكل الآثار] للطحاوي مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

[معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني] مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث[الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

[منهج النقد في علوم الحديث] تأليف: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر دمشق–سورية الطبعة الثالثة 1418هـ –1997م مصدر الكتاب: المكتبة الرقمية [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بحواشي المحقق]

[المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي] المؤلف : محمد بن إبراهيم بن جماعة الناشر : دار الفكر – دمشق الطبعة الثانية ، 1406 تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان

[الموقظة في علم مصطلح الحديث] المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع] قام بتنسيقه و فهرسته أسامة بن الزهراء – عفا الله عنه – لملتقى أهل الحديث

[ميزان الاعتدال في نقد الرجال] للإمام أبي عبد الله محمد الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي

دار المعرفة

[نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر] المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المحقق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الطبعة الأولى الناشر : مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ) مصدر الكتاب : موقع مكتبة المدينة الرقمية [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي]

[النكت على مقدمة ابن الصلاح] المؤلف : بدر الدين أبي عبد الله محمد بن بهادر الناشر : أضواء السلف – الرياض الطبعة الأولى ، 1419هـ - 1998م تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج

[النكت على كتاب ابن الصلاح] المؤلف : أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني المحقق : ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م مصدر الكتاب : موقع مكتبة المدينة الرقمية تمت مقابلة الكتاب واستدراك بعض الأخطاء [ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي]

فهرس الموضوعات